شروط وأحكام الشراء القياسية
٢٥ مايو ٢٠٢١ – دبي الامارات العربية المتحدة

1. التعريفات. الطلب والاتفاقية.

a. "المشتري" ويقصد به الكيان المصدر للطلب، وأي شركات تابعة أو شركات فرعية أو خلفاء أو متنازل لهم لذلك الكيان. "البائع" ويقصد به الشخص أو الشركة أو المؤسسة التي يتم توجيه الطلب إليها. "المواد" ويقصد بها جميع المنتجات و/ أو الخدمات التي سيتم توريدها بواسطة البائع بموجب الطلب. "الطلب" ويقصد به طلب الشراء الصادر عن المشتري لتوريد المواد، سواء كان خطياً أو إلكترونياً، ويمكن أن يتضمن تعليمات شحن معينة و/ أو مواصفات أخرى مطلوبة بواسطة المشتري للمواد.

b. تشكل هذه الشروط والأحكام إلى جانب الطلب عرضاً من المشتري لشراء المواد من البائع عملاً بالشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة. لا يشكل هذا العرض قبولاً أو إقراراً بأي عرض أو مقترح سابق من البائع، وينبغي اعتبار هذا العرض كرفض أو عرض مضاد فيما يخص أي عرض أو مقترح سابق من البائع. لا ينبغي تفسير أي قبول لأي شحنة من المواد على أنه قبول بأي عرض أو مقترح سابق لأي شروط وأحكام إضافية أو مختلفة مقترحة بواسطة البائع.

c. يصبح هذا العرض "اتفاقية" عند قبوله بواسطة البائع. ينبغي اعتبار أن البائع قد قبل ووافق على هذا العرض بموجب البدء بالأداء المطلوب في الطلب، أو بموجب تسليم المواد إلى المشتري، أو بموجب قبول أو إقرار خطي بهذه الاتفاقية، أو بموجب أي تصرف آخر أو مراسلات أخرى تشكل قبولاً ملزما من الناحية القانونية، سواء كانت تلك الموافقة أو الإقرار ترمي إلى بيان شروط وأحكام إضافية أو مختلفة عن هذه الواردة في هذه الوثيقة أم لا. يرفض المشتري بموجبه ويعترض على أي من الأحكام الإضافية أو المختلفة، ولا يجب اعتبار أي من تلك الأحكام على أنها جزء من هذه الاتفاقية ما لم يوافق المشتري خطياً بالتحديد على ذلك.

2. بيع المواد.

a. يوافق البائع على بيع المواد ونقل ملكيتها وتسليمها إلى المشتري مقابل سعر الشراء المنصوص عليه في الطلب، مع مراعاة جميع التعهدات والشروط والأحكام الواردة فيه وأي شروط أخرى وفقاً لما يكون وارداً في الطلب.

b. يوافق المشتري على شراء المواد مع مراعاة جميع التعهدات والشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة، والدفع إلى البائع سعر الشراء المنصوص عليه في الطلب. الأخطاء المطبعية والكتابة الأخرى في الطلب تكون خاضعة للتصحيح. يحتفظ المشتري بالحق في أي وقت بتعديل الطلب بموجب تقديم إشعار إلى البائع. وبموجب ذلك الإشعار، يلتزم المشتري والبائع بالتفاوض بشأن التعديل العادل على السعر و/ أو موعد الأداء. يكون للمشتري الحق في إيقاف جميع الأعمال أو جزء منها بموجب الطلب أو إلغاء أي عملية تسليم مستقبلية لأي مواد بموجب تقديم إشعار إلى البائع.

c. يوافق البائع على الحصول على رقم طلب من المشتري لجميع الطلبات ولأي طلب لبضائع و/ أو خدمات. كما يوافق البائع على أنه سوف يشير بوضوح إلى رقم الطلب فضلاً عن مذكرة التسليم على الفاتورة (الفواتير) المطبقة. يقر البائع بأن أي فاتورة مقدمة إلى المشتري لا تشير بوضوح إلى رقم الطلب المطابق للمشتري يمكن اعتبارها غير صحيحة من طرف المشتري وربما يؤدي إلى تأخير الدفع.

3. سعر الشراء وشروط الدفع.

a. ينبغي إصدار فواتير بالمواد المشحونة بموجب هذه الاتفاقية بالسعر المنصوص عليه في الطلب. ما لم يرد خلاف ذلك بالتحديد في الطلب، يكون تسديد سعر الشراء مستحقاً خلال 60 يوماً بعد استلام المشتري لفاتورة صحيحة من البائع عن تلك الشحنة أو تاريخ استلام المشتري للمواد. يوافق المشتري على أنه لن يقوم باتخاذ إي إجراء عكسي ضد المشتري عن أي فواتير غير مسددة ناجمة عن إخلال البائع في الإشارة بوضوح إلى أرقام الطلب/ مذكرة التسليم على الفواتير المطبقة أو إصدار فواتير دقيقة للمشتري.

b. يشمل سعر الشراء للمواد جميع الضرائب والرسوم الجمركية والتعرفات الجمركية وأي رسوم حكومية أخرى مستحقة الدفع فيما يتعلق بالمواد. يلتزم المشتري أيضاً بتسديد أي ضرائب يطلب تسديدها بمقتضى القانون. يلتزم البائع بتزويد المشتري بوثائق مقبولة لدى المشتري تؤكد على المسؤولية القانونية للمشتري لدفع تلك الضرائب. في حال إخلال البائع في تزويد تلك الوثائق، لن يكون المشتري ملزماً بدفع تلك الضرائب.

c. يكون البائع مسؤولاً عن جميع تكاليف الشحن والتأمين، يشمل ذلك دون حصر التعبئة والتغليف والصناديق وتكلفة الحمولة وتكاليف الشحن الجوي وفقاً للطلب.

d. يجوز للمشتري اقتطاع أي مبلغ مستحق في أي وقت من البائع إلى المشتري أو أي من شركاته التابعة مقابل أي مبلغ مستحق السداد في أي وقت للمشتري.

4. الشحن والتسليم والقبول.

a. يلتزم البائع بتسليم المواد وفقاً للقواعد الموحدة للبيوع الدولية كما هو متفق عليه في الطلب. يلتزم البائع بمراعاة أي تعليمات شحن منصوص عليها بواسطة المشتري ويلتزم بتعبئة وتغليف المواد بشكل صحيح ودقيق للشحن. يتحمل البائع أي خسارة أو تلف عندما تقع تكون ناجمة عن التعبئة والتغليف أو تجهيز الصناديق غير الصحيح من طرف البائع. بصرف النظر عن أي شيء مخالف فيما سلف ذكره، تنتقل ملكية ومخاطرة خسارة المواد إلى المشتري فقط عند استلام تلك المواد بواسطة المشتري، وأي حق قانوني للمشتري برفض أو إلغاء أي مواد تحول مخاطرة خسارة المواد على الفور، حيثما كان موقعها، إلى البائع.

b. يجب أن تكون جميع الأصناف المشحونة معرفة بشكل صحيح برقم طلب المشتري وأي رقم صنف في الطلب أو أي رقم تعريف ظاهر. يتحمل البائع المسؤولية الكاملة عن اكتمال ودقة جميع وثائق النقل والجمارك ("وثائق الشحن") المزودة إلى المشتري. يتحمل البائع أي مطالبات ناجمة عن عدم اكتمال أو عدم دقة البيانات في وثائق الشحن أو الإخلال في الامتثال لأي متطلبات استيراد وتصدير.

c. بصرف النظر عن أي شيء مخالف في هذه الوثيقة، ينبغي منح المشتري فرصة معقولة لفحص ومعاينة المواد بعد تسليم تلك المواد في مباني عمل المشتري. ينبغي عدم اعتبار أن المشتري قد وافق على تلك المواد حتى انتهاء المدة المعقولة للفحص والمعاينة. تقر الأطرف وتفهم بأنه يجوز للمشتري معاينة وفحص أي رقم شحنة تجارية للمواد مكونة من وحدات رقمية لنفس المنتج بفحص عينة معقولة من تلك الوحدات وأنه يجوز للمشتري إلغاء قبول أي وحدات من تلك الشحنة التجارية يكتشف المشتري في وقت لاحق أنها معيبة. بعد رفض أو إلغاء قبول أي مواد، يلتزم البائع وعلى لفور، بحرية اختيار للمشتري، باستبدال أو تصحيح جميع الوحدات المرفوضة على تكلفة البائع، يشمل ذلك تكاليف الشحن. يجب عدم اعتبار تخلف المشتري عن فحص أو رفض المواد، أو الدفع مقابل

TK ELEVATOR UAE L.L.C. | Sheikh Zayed Road No. 1, The H Dubai, 11th Floor | P.O. Box 27278 - Dubai | UAE | **P** +971 4 230 8000 | **F** +971 4 230 8100
info.ae@tkelevator.com | www.tkelevator.ae

هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها.

b. يوافق البائع على تعويض المشتري ودرء الضرر عنه من وفيما يتعلق بأي أضرار أو خسائر أو مصاريف قد يتكبدها المشتري أو يتحملها (يشمل ذلك أتعاب المحاماة المعقولة) الناجمة عن، أو المتعلقة أو المرتبطة بأي مطالبة أو دعوى قضائية أو بأن أي مواد (أو استخدامها على النحو المقصود) ينتهك أي براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية يطالب بها أي طرف ثالث، شريطة أن يقوم المشتري بإشعار البائع خطياً بتلك المطالبة أو التصرف أو الادعاء على الفور بعد العلم بذلك والمساعدة والتعاون في الدفاع والتسوية لذلك. يكون ذلك الدفاع أو التسوية على تكلفة البائع وحده، ويلتزم البائع بدفع جميع الأضرار والتكاليف التي يصدر بها حكم نهائي ضد المشتري نتيجة لأي دعوى أو إجراءات قضائية.

8. أحكام عامة.

a. من أجل تقييم أداء البائع بموجب هذه الاتفاقية وامتثالا لها، يشمل ذلك دون حصر امتثال البائع فيما يتعلق بالأسعار والمواصفات والضمانات والشهادات، يكون للمشتري و/ أو ممثله (ممثليه) الموكلين الحق بموجب تقديم إشعار معقول إلى البائع في تقييم وتدقيق مرافق البائع والسجلات والدفاتر والبضائع والخدمات المتعلقة بالاتفاقية والمواد. تكون تكاليف أي تدقيق مدفوعة بواسطة المشتري، ما لم يكشف التدقيق عن أي عدم مطابقة من قبل البائع، وفي تلك الحالة سوف يقوم البائع وعلى الفور بتعويض المشتري عن تكاليف التدقيق المعقولة.

b. يلتزم البائع، وعلى تكلفة البائع، بتوفير الأيدي العاملة والمواد والمعدات والنقل والمرافق والتسهيلات وبنود أخرى تكون لازمة من أجل تلبية متطلبات الطلب. الوقت هو جوهر أداء البائع. يلتزم البائع وعلى الفور بإشعار المشتري عندما يكون لدى البائع علم بأي تأخير فعلي أو محتمل عن أداء الطلب في الوقت المحدد. في حال رفض البائع أو تخلفه عن الوفاء بموعد (مواعيد التسليم) المحددة في الطلب، يجوز للمشتري، دون تقييد لأي حقوق أو تعويضات أخرى، توجيه التكاليف المعجلة المباشرة وفرض تكاليف إضافية متكبدة نتيجة ذلك على البائع، أو إلغاء جميع الطلب أو جزء منه.

c. تشكل هذه الاتفاقية مجمل العقد والتفاهم بين البائع والمشتري فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية، وتحل محل جميع التفاهمات السابقة الخطية أو الشفهية بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع هذه الاتفاقية. لا يكون أي تعديل أو تغيير أو تنازل عن أي حكم من أحكام الاتفاقية ملزما للمشتري ما لم يكن منصوصا عليه في وثيقة خطية موقعة بواسطة الممثل المفوض عن العميل. يكون أي تنازل محدوداً بالحالة أو الحدث المشار إليه بشكل محدد في وثيقة التنازل الخطي ولا يجب اعتباره تنازلاً عن أي بند آخر في الاتفاقية بين البائع والمشتري أو أي حالة أو حدث مماثل يحدث فيما بعد.

d. لن يكون للبائع الحق في التنازل عن حقوقه أو التزاماته أو التعاقد من الباطن دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من المشتري. يكون البائع مسؤولاً عن أداء وعدم أداء أي من المقاولين من الباطن ويلتزم بتعويض المشتري والدفاع عنه ودرء الضرر عنه من وضد أي مطالبات أو دعاوى أو خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مصاريف (يشمل ذلك أتعاب المحاماة المعقولة) الناجمة عن تصرفات و تجاوزات المقاول من الباطن.

e. إذا تبين أن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية كان غير قابل للتنفيذ بقرار نهائي من أي محكمة ذات اختصاص قضائي، فيجب فصل هذا الحكم عن الاتفاقية ولا يجب أن يؤثر على تفسير أو نفاذية بقية الأحكام في الاتفاقية.

f. تكون هذه الاتفاقية خاضعة ومفسرة وفقاً لقوانين . الامارات العربية المتحدة،

المواد، إخلاء للبائع من المسؤولية تجاه أي التزامات بموجب هذه الوثيقة أو يشكل تنازلاً عن أي من حقوق المشتري المحفوظة بموجب هذه الوثيقة.

5. أحكام الضمان.

a. يضمن البائع بموجبه إلى المشتري، إضافة إلى أي من وجميع الضمانات الصريحة الضمنية المقدمة بموجب القوانين المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بأن المواد: (i) ينبغي تزويدها بطريقة مختصة ومهنية ووفقاً لأعلى المعايير وأفضل ممارسات صناعة البائع؛ (ii) خالية من أي عيوب في المواد أو جودة العمل، وملائمة للسوق والصلاحية لغرضها المحدد؛ (iii) مستوفية للمتطلبات والشروط والتنفيذ وفقاً لجميع المواصفات والمخططات والعينات والمتطلبات الأخرى المشار إليها في الطلب والمقدمة بواسطة البائع ؛ (iv) عند شحنها ينبغي أن تكون خالية من أي رهون أو حقوق ضمان أو أعباء مهما كانت طبيعتها؛ و (v) أن تكون مصنعة ومنتجة ومسمية ومقدمة ومسلمة إلى المشتري بامتثال كامل وشامل لجميع القوانين واللوائح التنظيمية المطبقة وأي تعديلات عليها، تغييرات و/ أو إحلالات من حين لآخر.

b. يكون البائع ملزما بضمان الامتثال بمدونة قواعد السلوك لموردي TK Elevator ويمكن تحميلها من الرابط التالي:
https://www.tkelevator.com/global-en/company/sustainability/partners/

c. يلتزم البائع بإعطاء المشتري إشعاراً خطياً مسبقاً معقولاً بأي تغير في الإنتاج بخصوص المواد، يشمل ذلك دون حصر أي تغيير في عملية التصنيع أو التركيبة أو المواد الخام أو موقع الإنتاج. يلتزم البائع بإكمال أي عمليات تأهيل معقولة للبائع ومعالجة مخاوف المشتري بشأن التغيير لأي تغيير يمكن أن يؤثر على أداء المواد.

6. الإخلال.

a. سيتم اعتبار البائع مخلاً بموجب هذه الوثيقة في حال انتهاكه لأي من الأحكام والشروط الواردة فيها أو تخلفه عن أداء أي من تعهداته أو واجباته أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية في وقتها، أو في حال أدائه أو تخلفه عن أداء أي من الأعمال والتصرفات الأخرى، سواءً عملا بموجب أحكام هذه الاتفاقية أو خلافه، تمنح المشتري مبررات معقولة للشعور بعدم الأمان فيما يتعلق بالأداء المستقبلي للبائع بموجب هذه الوثيقة.

b. عند وقوع أي إخلال من قبل البائع بموجب هذه الاتفاقية، يجوز للمشتري ممارسة أي من وجميع الحقوق والتعويضات التالية، إضافة إلى حقوق أخرى معينة وتعويضات وفقا لما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة أو بموجب القانون المطبق:

(i) رفض أو إلغاء قبول أي من وجميع المواد، سواء كانت أم لم تكن تلك المواد معيبة وسواء كان أم لم يكن شرط التسليم خلاف ذلك يتعلق أو يرتبط بأي مخاوف أو يثير أي مخاوف بحدث تقصير معين؛ و/ أو

(ii) إلغاء هذه الاتفاقية دون أي التزام مهما كانت طبيعته فيما يتعلق بالمواد التي لم تسلم بعد إلى المشتري في وقت ذلك الإلغاء. يجب عدم اعتبار ممارسة المشتري لأي انتصاف على أنه اختيار بعدم ممارسة أي حق أو انتصاف آخر في الوقت نفسه أو في أي وقت آخر.

7. التعويض.

a. يوافق البائع على تعويض المشتري ودرء الضرر عنه من وضد أي من وجميع المطالبات والتكاليف والخسائر والمصاريف، يشمل ذلك أتعاب المحاماة المعقولة التي تحملها أو تكبدها المشتري نتيجة لانتهاك البائع لأي من التزامات

دون الإشارة إلى أي تعارضات في مبادئ القانون. لا تسري اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع على هذه الاتفاقية. يوافق البائع بموجبه على الاختصاص القضائي الحصري ومكان الانعقاد في محاكم دبي وموقعها في الامارات العربية المتحدة بصفتها الهيئة الحصرية لتسوية لمنازعات.

g. يلتزم البائع بعدم الإعلان، أو الإعلان للجمهور أو تقديم أي معلومات إلى طرف آخر متعلقة بوجود هذه الاتفاقية أو استخدام اسم المشتري بأي شكل لأي ترويج أو إعلان أو تسويق أو أغراض دعائية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري. يلتزم البائع بالتعامل مع أي معلومات أو مخططات أو مواد أو سلع أو معدات أو أجهزة أو وثائق ناشئة عن العمل أو الخدمات المقدمة للمشتري، وأيضا جميع المعلومات والمعرفة بأي علاقة عمل بين البائع والمشتري، على أنها معلومات سرية ملكية للمشتري ويجب عدم الإفصاح عنها أو إتاحتها للغير بواسطة البائع دون إذن خطي مسبق من مسؤول لدى المشتري. كما يوافق البائع أيضا على عدم استخدام أي من تلك المعلومات أو المخططات أو المواد أو السلع أو المعدات أو الأجهزة أو الوثائق لتصنيع أو إنتاج منتجات أو مكونات لأي طرف أو بائع آخر. لا ينطبق هذا الالتزام على أي معلومات أو مواد أو سلع أو معدات أو أجهزة يثبت البائع (أ) أنها معروفة مسبقاً للبائع في وقت استلامها من المشتري كما هو مثبت في سجلات البائع، (ب) تكون أو أصبحت فيما بعد متاحة أو متوفرة للجمهور دون خطأ أو تقصير من البائع، أو (ج) تم الكشف عنها إلى البائع بواسطة طرف ثالث على أساس عدم السرية.

h. تكون ملكية أي ممتلكات مادية، يشمل ذلك دون حصر المواد والسلع والمعدات والأجهزة والوثائق والملكية الأدبية (على سبيل المثال، المخططات والمخطوطات والأعمال الفنية والصور المتحركة وبرامج الفيديو وبرمجيات الحاسوب) المقدمة إلى المشتري بواسطة البائع أو المنتجة بواسطة البائع في تقديم عرض أسعار أو تخمين أو تنفيذ الطلب للمشتري، منوطة بملكية المشتري، ويوافق البائع على إعادة وتسليم تلك الممتلكات المادية إلى المشتري عند الطلب. يتنازل البائع بموجبه صراحة إلى المشتري عن جميع حقوق النشر والطبع وأي حقوق أدبية منتجة بواسطة البائع إلى المشتري.

i. في حال كانت الاتفاقية مرتبطة بخدمات استشارية، يجب اعتبار البائع مستشاراً وكل عمل أو فكرة يقوم بعملها أو تكتسب بواسطة البائع أو نيابة عنه للمشتري (سابقا ومستقبلاً) "عمل معداً للإيجار" نيابة عن المشتري. تهدف الأطراف إلى أن يكون للمشتري ملكية غير مقيدة في وتجاه جميع الأعمال وأي أعمال مشتقة، دون تعويض إضافي من أي نوع كان للبائع. إلى المدى الذي يتعذر فيه على القانون منح المشتري تلقائياً ملكية كاملة غير حصرية لتلك الأعمال بموجب معاملة أو مفهوم "العمل للإيجار"، يتنازل البائع بموجبه إلى المشتري عن حقوق الطبع والنشر وأي من وجميع الحقوق الأخرى في وتجاه أي عمل يشمل ذلك الأعمال المشتقة، ويتنازل البائع عن أي مطالبة بأي حق معنوي قد يكون له في ذلك العمل أو فيما يتعلق به .

j. يقر المشتري والبائع بأنهما طرفان مستقلان ولا يجب اعتبار أي منهما وكيلاً أو ممثلاً للآخر أو لديه الصلاحية لإلزام الطرف الآخر بأي شكل من الأشكال.

k. خلال مدة هذه الاتفاقية وبعد سنة من اكتمال التسليم النهائي للمواد، يوافق المشترك على أنه، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البائع، لن يقوم بتوظيف أو استقطاب أو إشراك أو الاحتفاظ بخدمات العاملين أو الموظفين لدى المشتري بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة.